

# الدين والدستور

## اندونيسيا

اعتمد الدستور في ١٨ أغسطس ١٩٤٥

### الدستور والعلمانية

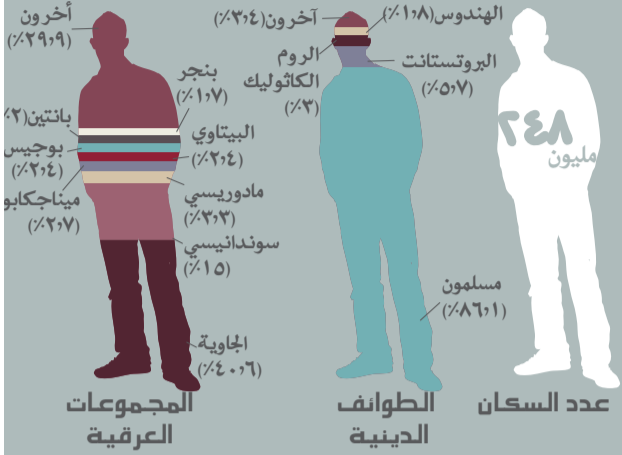
- لا ذكر للشريعة في الدستور الإندونيسي
- طبقت قوانين الشريعة في منطقة اتشيه نظراً لحكم المنطقة الذاتي، وأيضاً، لأن اتشيه بها نسبة عالية من المسلمين مقارنة بأجزاء أخرى من اندونيسيا
- من المفترض أن تعمل الشريعة إلى جانب القانون الوطني ولا أن تحل محله
- أثناء التصويت على الدستور في عام ١٩٤٥، رفض اندونيسيون تعديلاً ليُجعل من بلدهم أمة مسلمة.

### العقيدة والدستور:

٩٤ قبل توليه منصبه، يتعين على الرئيس ونائب الرئيس أداء قسم وفقاً لدياناته أو يتخذ وعداً رسمياً أمام مجلس الشعب الاستشاري أو مجلس نواب الشعب.

٢٨٨ تضمن حرية الأفراد في اختيار وممارسة شعائرهم الدينية، وكذلك التعبير عن إيمانهم وفقاً لضمائرهم.

٢٩٤ تنص أن الدولة تقوم على أساس الإيمان بالله الواحد الأحد، مع التأكيد أيضاً بأن الحرية الدينية الفردية مكفولة.



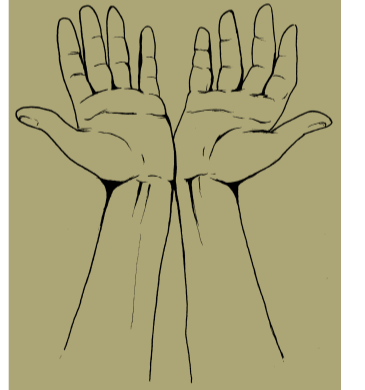
### السياق التاريخي



- كتب الدستور في اندونيسيا في أعقاب احتلال كل من هولندا واليابان.
- يستند الدستور الإندونيسي لعام ١٩٤٥ على مذهب البانكسيلا، المبادئ الخمسة للأمة الموضحة في ديباجة الدستور. المبادئ الخمسة هي:
  - الإيمان بالله الواحد الأحد
  - وحدة اندونيسيا
  - المداولات بين الممثلين
  - العدالة الإنسانية
  - العدالة الاجتماعية لجميع الإندونيسيين
- نص دستور عام ١٩٤٥ أن تستمر جميع المؤسسات والأنظمة القائمة في العمل حتى إقامة الجديدة منها وفقاً للدستور. ولذلك، عند الاستقلال (١٧ أغسطس ١٩٤٥)، ورثت اندونيسيا القانون الهولندي، كما كان إلى حد كبير في هولندا في وقت الاستقلال.
- اتبعت هذا الأسلوب العملي في الاحتفاظ بالقانون الهولندي كما كان لأن صياغة الدستور تمت في فترة واندونيسيا تعمل باستمرار على إحباط المحاولات الهولندية لاستعادة السيطرة عليها (فقد اعترفت هولندا باستقلال اندونيسية أربع سنوات لاحقاً في ١٩٤٩).
- في عام ١٩٥٥ تم إنشاء جمعية دستورية (Konstituante) عن طريق الانتخاب الشعبي في ظل دستور عام ١٩٥٠ المؤقت لوضع دستور اندونيسي دائم، ولكن بعد عدة سنوات من المناقشة، لم تتمكن الجمعية من اتخاذ قرار بشأن النموذج المناسب، ناهيك على أحكام محددة.
- في ٥ يوليو ١٩٥٩، ألغى الرئيس الدستور المؤقت لاندونيسيا وأعاد دستور عام ١٩٤٥.

بما يتم أشد مع

# شريعة الله



كيف تعاملت الدول  
الأخرى مع موضوع  
الدين في الدستور